د.مصطفى كبها *

ردود الفعل الإسرائيلية على وثائق التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل

كانت قضية نشر وثائق تعنى برسم رؤية أبناء الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل لشكل علاقاتهم المستقبلية مع دولة إسرائيل ومؤسساتها، بمثابة برق في يوم صاف، كما يحلو لكتاب العبرية أن يعبروا عن دهشتهم إزاء الحوادث المفاجئة، لا سيّما وأن هذه الوثائق تحاول أن تصوغ من جديد قواعد "لعبة الهيمنة" التي يديرها مثقفو الأغلبية ومصممو الرأي العام لديها إزاء الأقلية وكل من يحاول من قبلها تخطي حدود هذه القواعد.

تراوحت ردود الفعل بين الغاضب والنافي، بشكل قطعي، لحق العرب بمجرد إبداء الرأي في هذه المسألة وبين المستهجن والمستهتر، وقليلة كانت ردود الفعل المتعاطفة المؤيدة لهذا الحق أو الموافقة على ما جاء في هذه الوثائق من مضامين. ومع ذلك كان هناك شبه إجماع على أن هذه المبادرة من قبل الجهات العربية التي وقفت وراءها كانت بمثابة كسر لقواعد اللعبة التي نظّمت، منذ ستين عاماً، شكل العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في دولة إسرائيل.

يهدف هذا المقال إلى تقصي وقراءة ردود الفعل الإسرائيلية، كما ظهرت في وسائل الإعلام العبرية، على مستوى كتّاب المقالات ومصممي الرأي العام من خلال المقالات التي ظهرت في الصحافة المكتوبة أو في صحافة الإنترنت.

كان الرفض والغضب هما السمتان المميزتان لردود فعل مصممي الرأي العام والخبراء وكاتبي المقالات في الصحف. خاصة في أوساط كتاب التيار المركزي (يمين –الوسط) وتيار اليمين الراديكالي. ففي رد إدارة "مجلس السلام والأمن" الذي جاء على لسان رئيسها داني روتشيلد ونشر في وسائل الإعلام المختلفة وفي موقع المجلس على شبكة الإنترنت قيل: "تعتبر الوثيقة التي اصدرتها لجنة المتابعة العليا للعرب في إسرائيل، والتي تسمى "وثيقة التصور المستقبلي للعرب

* محاضر في كلية بيت بيرل.

في ردّها هذا عبّرت إدارة "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن" عن رأي سائد لدى شرائح واسعة من المجتمع اليهودي في إسرائيل مفاده ان حقوق المواطنين العرب في إسرائيل تنتهي عند الحصول على الخدمات بشكل متساوٍ، ولا حقوق سوى ذلك خاصة حق إبداء الرأي في شكل النظام السياسي أو في ماهية منظومة الرموز التي تستعملها الدولة

الفلسطينيين في إسرائيل"، وثيقة سياسية تطعن في شرعية قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية وفي حق الشعب اليهودي لتقرير مصيره في ارض إسرائيل. هذا موقف ليس بوسع المجلس قبوله. إذ أنه لا مكان للإعتقاد بإمكانية قبول حق الدولة بتعريف نفسها دولة يهودية ديمقراطية أو الطعن في شرعية علاقاتنا مع يهود العالم (قانون العودة[1]) أو زعزعة ضرورة التفوق الديمغرافي أو الطعن في الرموز الوطنية. كل هذه الأمور هي أسس لا غنى عنها لكيان وتواجد الدولة اليهودية. وثيقة " التصور المستقبلي "التي ترفض كل هذه الأسس ستكون عاملاً لزيادة التطرف وستسبب الضرر للجانبين". [2]

وقد برّر الناطق باسم المجلس هذا الموقف من خلال القول: " تعتقد إدارة مجلس السلام والأمن أن التمييز المتواصل ضد الأقلية العربية في إسرائيل من الممكن أن يتحول إلى معضلة أمنية، وعليه فقد قررت المبادرة إلى نشر نداء موجه إلى حكومة إسرائيل وإلى الجمهور الواسع بغرض العمل، بشكل مباشر وبتصميم تام، على إصلاح هذا التمييز وذلك بناء على قرارات وتوصيات كثيرة أقرت في الماضي. وقد أجّلت إدارة المجلس نشر ذلك النداء ريثما يتم تنظيم تداول مع خبراء في الموضوع وبمشاركة السيد شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة العليا، ود. أسعد غانم أحد محرري القسم السياسي في الوثيقة. في نهاية تلك المداولة توجهت إدارة المجلس للحكومة وللجمهور العريض وأوصت بإلغاء التمييز والغبن، هذا مع التأكيد على معارضتها للطابع السياسي للوثيقة والدعوة إلى المحافظة على القاعدة الصهيونية – اليهودية لدولة إسرائيل". [3]

في ردّها هذا عبّرت إدارة "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن" عن رأي سائد لدى شرائح واسعة من المجتمع اليهودي في إسرائيل مفاده ان حقوق المواطنين العرب في إسرائيل تنتهي عند الحصول على الخدمات بشكل متساوٍ، ولا حقوق سوى ذلك خاصة حق إبداء الرأي في شكل النظام السياسي أو في ماهية منظومة الرموز التي تستعملها الدولة. صحيح أن محرري بيان المجلس تحدثوا عن العرب كأقلية (لم يكن واضحاً بشكل كاف أنهم يتحدثون عن أقلية قومية ولكنهم على الأقل لم يتحدثوا عن أقليات دينية كما جرت العادة قبل ذلك)، ولكنهم لم يتجاوزوا إلى معاني وأبعاد هذا التوصيف خاصة فيما يتعلق بحقوق هذه الأقلية الأصلانية بكل ما يتعلق بهويتها وعلاقاتها العضوية مع الأرض ورموزها الوطنية والقومية.

آلية شائعة أخرى من آليات تعامل ممثلي الأغلبية اليهودية مع الأقلية العربية هي التشكيك بشرعية صاحب أي أقوال ناقدة أو مطالبة بإزالة الحيف والظلم عن أبناء الأقلية القومية العربية. وقد بدت هذه الآلية واضحة من خلال ما عمد د. إيلي ريخيس ، الباحث في معهد ديان في جامعة تل أبيب، إلى نشره على أنه نتائج استطلاع تم إجراؤه في أوساط ابناء الأقلية القومية العربية في إسرائيل حول وثائق التصور المستقبلي وقد جاء فيه: " يتضح من خلال استطلاع أجري في أوساط العرب في إسرائيل أن ٨٤٪ منهم يجهلون وجودها تماماً وأن ٥,٥٪ فقط قاموا بقراءتها، ومع ذلك عبّر أغلب الذين سئلوا عن تأييدهم لمعظم ما ورد في هذه الوثائق من أفكار". [4]

فسّر ريخيس نتائج هذا الاستطلاع قائلاً: "تعكس هذه النتائج ازدياد قوة الدائرة الفلسطينية في أوساط الجمهور العربي في إسرائيل. وقد واكب ذلك المحافظة على "مركب إسرائيلي" قوي في هوية المواطنين العرب. فعلى سبيل المثال يؤيد ٨٢٪ من الجمهور العربي إقامة جسم وطني تمثيلي منتخب يمثلهم. ففي أوساط الجمهور العربي تختلف الآراء حول شكل إقامة هذا الجسم، وذلك لأن الكثيرين يعتقدون أن خطوة كهذه يمكن أن تفسر كخطوة انعزالية من جانب هذا الجمهور". [5]

لا يظهر من أقوال ريخيس الرابط بين تفسيره لنتائج الاستطلاع وبين التوجه السائد في هذا التفسير، مع أنه باستطاعة من يسبر

من الواضح جداً أن عميت باراك في معرض استعراضه لوثائق التصور المستقبلي لا يكتفي بالرد عليها وكما يبدو لم يجهد نفسه بقراءتها ومناقشة مضامينها، بل رأى في الكتابة عنها فرصة لإعادة صياغة لائحة الإتهام ضد المواطنين العرب وتغذية الدعاوى الجارفة ضدهم القائلة بأنهم يشكلون خطراً داهماً على المجتمع اليهودي، ليس فقط على قيمه وأخلاقياته وإنما أيضاً على كينونة وجوده

أغوار أقواله أن يصل إلى بيت القصيد في أقواله وهو الطعن في شرعية الجهة القائمة على إحدى وثائق التصور المستقبلي وهي "لجنة المتابعة" حتى في عيون المواطنين العرب. هذا مع العلم أنه لم يشر في تفسيراته إلى المصدر حول اختلاف الآراء حول إقامة الجسم التمثيلي وخاصة أولئك الذين يمكن أن يفسروا خطوة إقامة ذلك الجسم التمثيلي على أنها خطوة انعزالية. لا سيّما وأن من يقرأ أقوال ريخيس يعتقد أن لجنة المتابعة هي جسم في طور البناء والتشكل وأن موضوع البناء والتشكيل هو موضوع يجري طرحه للمرة الأولى على منصات النقاش الجماهيري في أوساط أبناء الأقلية القومية العربية في إسرائيل.

شكل آخر من أشكال التعامل مع وثائق التصور المستقبلي جاء من خلال محاولة شحن الرأي العام الإسرائيلي بالمخاوف من هذه الوثائق وتصويرها على أنها خطر داهم يهدد أمن دولة إسرائيل وكينونتها. ففي مقال في المدوّنة الالكترونية (البلوغ) للصحافي عميت باراك جاء تحت عنوان "التصور الحقيقي من وراء الوثائق": "تعتبر وثيقة التصور المستقبلي للعرب في إسرائيل أمراً مثيراً ولكنه ليس مفاجئاً. إذ ان رغباتهم وطموحاتهم معروفة لنا من قبل، لكن هذه الوثيقة تشكل نقطة قياسية جديدة في كل ما يتعلق بآلية العمل المزدوجة والتي تبناها العرب في إسرائيل، متأثرين من آليات عمل منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار نشاطهم ضد دولة إسرائيل. والمقصود هو صراع ذو رأسين: الأول سياسي – قضائي وهو يضم آليات تفعيل لمنظمات وجمعيات مختلفة وتقديم دعاوى لمحكمة العدل العليا وغير ذلك، ونحن الآن بصدد قمة هذا التوجه والمقصود وثائق التصور المستقبلي. أما الثاني فهو توجه عنيف ومسلح والذي يضم مشاركة آخذة بالازدياد من قبل عرب إسرائيليين بعمليات إرهاب ومس بالنظام العام كما حصل مؤخراً في عكا ويافا وكريات بيالك. كما ويضم هذا التوجه السيطرة على أراضي الدولة واستعمال العنف ضد مزارعين ومفتشين وأناس آخرين. وكذلك مظاهر عنف أخرى كالجنح الجنسية ضد فتيات يهوديات وجنح من أصناف مختلفة أساسها أيديولوجي موجه أساساً ضد القطاع اليهودي".[٦]

من الواضح جداً أن عميت باراك في معرض استعراضه لوثائق التصور المستقبلي لا يكتفي بالرد عليها وكما يبدو لم يجهد نفسه بقراءتها ومناقشة مضامينها، بل رأى في الكتابة عنها فرصة لإعادة صياغة لائحة الإتهام ضد المواطنين العرب وتغذية الدعاوى الجارفة ضدهم القائلة بأنهم يشكلون خطراً داهماً على المجتمع اليهودي، ليس فقط على قيمه وأخلاقياته وإنما أيضاً على كينونة وجوده. وإذا لم يكن هذا الأمر واضحاً في أقواله السابقة فإنه يوضحها بشكل أحدّ في خلاصة حديثه عندما يقول: "منذ اتفاقيات أوسلو يرى العرب دولة إسرائيل تفقد، بشكل تدريجي، أملاكها السياسية والتربوية والاستيطانية والاجتماعية الصهيونية التي أقامتها وعليها ارتكزت، يستغل العرب الإسرائيليون مؤسسات الدولة بشكل جيد ويهاجمونها على كل الأصعدة بغرض إضعافها. وأزاء كل النقاط الجدية السابقة يكفي تصفح سطحي للوثيقة أو قراء ة عناوينها الرئيسية من أجل أن نفهم التصور المستقبلي الحقيقي للعرب في إسرائيل: ليس دولة ثنائية القومية ولا سلام، وإنما دولة عربية وغمر أرض إسرائيل باللاجئين العرب".[٧]

في أقواله أعلاه، يكشف عميت باراك آلية تعامله مع أقوال المواطنين العرب وانعكاساتها المحتملة، فهي من جهته ليست بحاجة لأكثر من قراءة سطحية أو حتى قراءة العنوان ومن جهة أخرى يجب التعامل معها على أنها انعكاس لمخاطر جمة يضمرها العرب في تعاملهم مع الدولة.

نمط آخر من أنماط تعامل الإسرائيليين مع وثائق التصور المستقبلي تجسد من خلال الاستعداد لقراءة وسماع الأقوال الواردة ولكن مع التحفظ الشديد على إمكانية قبول التيار المركزي في الرأي العام الإسرائيلي للاستماع لها ومناقشتها بموضوعية. يمثّل هذا

الجديد والمختلف في أقوال بنفينيستي عن أقوال سابقيه أنه لا يضع اللوم في الضجة التي يمكن أن تثيرها الوثائق على عاتق المبادرين لها بل في رد جمهور الاغلبية الذي يرفض أصلاً الواقع ثنائي القومية، القائم بشكل عملي على الأرض، والذي يحتم، عاجلاً أم آجلاً، الدخول في أخذ ورد بغرض الوصول إلى تسويات في موضوع شراكة الشعبين على الأرض الواحدة وهو أمر لا يطيق معظم مصممي الرأي العام الإسرائيلي والمتنفذين فيه سماعه

التوجه، على سبيل المثال، الكاتب ونائب رئيس بلدية القدس السابق، ميرون بنفينيستي حيث قال في مقال نشر في صحيفة "هآرتس" وحمل عنوان "تهديدات التصور المستقبلي": "ليس من الواضح إذا كان بمقدور قادة الجمهور العربي أن ينجحوا بإيقاظ جدل جماهيري جدي على إثر نشر وثائق "التصور المستقبلي" والتي صاغوا من خلالها مطالب لتقسيم متساوٍ أكثر للمجال الجماهيري – المدني في إسرائيل. على الأغلب سيكون الجدل والحوار مقتصراً على أوساط المثقفين أو محققي مصلحة السجون. سوف يفوز التحدي الذي فرضته الوثائق بالرد الأكثر نجاعة: تجاهل مستهتر. ففي النهاية من الصعب الافتراض أن يقبل الجمهور اليهودي قيام الأقلية العرب بقذف التحدي بوجهه بهذا الشكل الحاد الذي يرسم الواقع ثنائي القومية الذي يتواجد بشكل عملي في إسرائيل. وعلى الارجح فأنه سيرفض الطلب الوقح لإيجاد تسويات قانونية، سياسية وثقافية من شأنها أن تدير هذا الواقع".[٨]

الجديد والمختلف في أقوال بنفينيستي عن أقوال سابقيه أنه لا يضع اللوم في الضجة التي يمكن أن تثيرها الوثائق على عاتق المبادرين لها بل في رد جمهور الاغلبية الذي يرفض أصلاً الواقع ثنائي القومية، القائم بشكل عملي على الأرض، والذي يحتم، عاجلاً أم آجلاً، الدخول في أخذ ورد بغرض الوصول إلى تسويات في موضوع شراكة الشعبين على الأرض الواحدة وهو أمر لا يطيق معظم مصممي الرأي العام الإسرائيلي والمتنفذين فيه سماعه.

بعد عرضه لردود الفعل اليهودية على الوثائق، ينتقل بنفينيستي لمناقشة مضامين الوثائق ومدى شرعية الواقفين وراءها فيقول: "تحدي "التصور المستقبلي" ليس جديداً في مضامينه وإنما في هوية الذين يعرضونه: ليسوا مجرد مثقفين هامشيين وإنما المنظومة السياسية الفلسطينية – الإسرائيلية الرئيسية ذاتها – لجنة المتابعة العليا ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية. من الواضح ان عملية بلورة الجماعة الفلسطينية – الإسرائيلية قد بلغت درجة النضوج. فقد نجح قادة هذه الجماعة ببلورة موقف متفق عليه يطالب بتحقيق المساواة في كل ما يتعلق بالحقوق الجماعية، وهذا من الممكن أن يكون فاتحة لعملية تراكمية ليست مستبعدة يتم فيها المطالبة بزعزعة الهيمنة اليهودية التامة على المجال الجماهيري برمته. في اللحظة التي خرج فيها المارد من القمقم، ليس بالإمكان إعادته وعليه فإن تكون ظاهرة "الديموقراطية التوافقية" التي من شأنها أن تنتج موازنة جديدة للحقوق هو أمر وقت فقط".[٩]

بعد أن عرض بنفينيستي السبب الاساسي لظهور هذه الوثائق وارتباطها بسياسة المنظومة السياسية الإسرائيلية الرسمية والتي رفضت على مدار ٦٠ عاماً استيعاب المواطنين العرب كمواطنين متساوي الحقوق، ينتقل إلى ما يمكن لهذه الوثائق أن تعكسه على مستقبل العلاقات بين المجموعتين القوميتين في الدولة فيقول: "يهب المارد ثنائي القومية كي يقضي على كل مناقشة جدية في مسألة الحقوق الجماعية للعرب في إسرائيل: حجة الدولة الفلسطينية وهي أحد أسباب تأييد اليسار الصهيوني لإقامتها من خلال رغبته في تسوية أسباب التناقض بين مبدأ المساواة على أساسي جماعي – قومي وبين التمييز المنتهج ضد الأقلية العربية في إسرائيل. وبناء على ذلك فأنهم يدعون أن الطموحات القومية للعرب في إسرائيل يجب أن تجد لها تجسيداً في الدولة الفلسطينية التي ستقوم وليس في إسرائيل. وعليه، فإن هناك، كما يبدو، علاقة بين "التصور" وبين الوضع في المناطق المحتلة. وعندما يتضح للجميع أن دولة فلسطينية لن تقوم، فإن وثائق التصور المستقبلي للجمهور الفلسطيني في إسرائيل ستتحول لتصبح الخطة السياسية لكل الفلسطينيين، في إسرائيل والمناطق. وبذلك لن تكون المرة الأولى التي يتعلم فيها "عرب ١٩٦٧" من إخوانهم "عرب ١٩٤٨".[١٠]

ولم يخل الأمر من قوى وأفراد إسرائيليين أظهروا تاييداً لعملية صياغة الوثائق ورأوا فيها فرصة لتقديم فرص التفاهم بين الأغلبية والأقلية على أسس واضحة من المساواة والعدل. أحد هؤلاء كان

ولم يخل الأمر من قوى وأفراد إسرائيليين أظهروا تاييداً لعملية صياغة الوثائق ورأوا فيها فرصة لتقديم فرص التفاهم بين الأغلبية والأقلية على أسس واضحة من المساواة والعدل. أحد هؤلاء كان الشاعر شموئيل يروشالمي الذي عمل على نشر عريضة في وسائل الإعلام المختلفة ومواقع الإنترنت كان عنوانها "هذا التصور هو أيضاً تصورنا" جاء فيه: "نحن الموقعون أدناه، مواطنو إسرائيل ودول أخرى من أصل يهودي، كأبناء وبنات لمجموعة عرفت أجيالاً من التمييز والملاحقة، نحن نعتقد بأن الشرط الأولي والأساسي لمنع التمييز والملاحقة على أساس الدين والعرق والأصل والجنس والقومية هو تحقيق المساواة القانونية والقضائية بين أبناء البشر كشرط اساسي يقف في أول أولويات كل دولة

الشاعر شموئيل يروشالمي الذي عمل على نشر عريضة في وسائل الإعلام المختلفة ومواقع الإنترنت كان عنوانها "هذا التصور هو أيضاً تصورنا" جاء فيه: "نحن الموقعون أدناه، مواطنو إسرائيل ودول أخرى من أصل يهودي، كأبناء وبنات لمجموعة عرفت أجيالاً من التمييز والملاحقة، نحن نعتقد بأن الشرط الأولي والأساسي لمنع التمييز والملاحقة على أساس الدين والعرق والأصل والجنس والقومية هو تحقيق المساواة القانونية والقضائية بين أبناء البشر كشرط اساسي يقف في أول أولويات كل دولة، ويجب أن يأتي قبل كل هدف أو تصور أو طابع. وبناء على كل ما تقدم، نعبر عن تأييدنا للتصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل والذي صاغته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية وننادي بتنفيذه نصاً وروحاً " .[11]

وفي توضيح أدلى به يروشالمي للصحافي إيتمار عنباري، مراسل موقع nrg قال: "يقف وراء هذه العريضة اعتقاد مفاده أن معظم شرائح الجمهور اليهودي يجهلون بشكل تام مضامين الوثيقة في حين تغذي موقفهم نحوها تقارير ليست ذات مصداقية ومن مرسلات يعمل النظام المؤسساتي الإسرائيلي على نشرها. يتأثر الجمهور اليهودي بمعظمه من ديماغوغية السلطة الصهيونية المسيطرة على دولة إسرائيل منذ ٦٠ عاماً . فعندما يعارض الناس التصور فإنهم لا يفهمون الواقع على حقيقته، فهم يتغذون مما تقوله الصحف ووسائل الإعلام وهم لا يعرفون أنه ما من سبب يدفعهم لمعارضة الوثيقة ".[12]

على صعيد عرض الموضوع كمادة إعلامية أو كملف للحوار، نرى أن الناقلين للخبر أو المبادرين لملف الحوار، لم يتورعوا في إبداء الرأي أو توجيه الرأي العام من خلال التأكيد على بعض جوانب مضامين الوثائق من جهة أو تجاهل بعضها من جهة أخرى . بالنسبة لنقل الخبر كمادة إخبارية إعلامية نرى ما نقله الصحافي يوآف شتيرن، مراسل صحيفة "هآرتس" للشؤون العربية، مثالاً لتوجيه الرأي العام للجهة التي يريدها المراسل حتى من خلال عرض المادة كتلخيص للأمور الاساسية في الوثائق . جاء الخبر الذي نقله شتيرن وغطى فيه صدور وثيقة التصور المستقبلي تحت عنوان "مطالب الجمهور العربي: حق النقض على القرارات وحكم ذاتي من الناحية الثقافية" . لا يخفى على أحد أن في العنوان قراءة ذاتية للمراسل قد لا تتناسب (أو تتناسب بشكل جزئي) مع الخطوط العريضة للوثيقة وهي ليست في الضرورة معبرة عن مرامي الوثيقة ومطاليبها الرئيسية. ولكن محاولة توجيه المراسل لانتباه القارئ تبدو واضحة أكثر في تلخيص النقاط الاساية في الوثيقة. فبعد أن استعرض أهم المضامين في الوثيقة، رأى من المناسب أيضاً أن يشدد على أهم مبادئ الوثيقة من خلال خط بارز شددت من خلاله أربع نقاط أساسية جاءت على النحو التالي:

– يؤيد الجمهور العربي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وبذلك تكون إسرائيل دولة ثنائية القومية لانه ستتواجد فيها أغلبية يهودية وأقلية عربية كبيرة .

– تطالب الوثيقة بإقامة نظام " ديمقراطي توافقي " والذي سيكون إئتلافاً بين العرب واليهود بحيث تستطيع كل مجموعة الاحتفاظ بحق النقض حول قرارات يتخذها الطرف الآخر.

– إسرائيل هي دولة إثنوقراطية وليست ديمقراطية وذلك لكون نظامها يمنح مجموعة الأقليات مساواة جزئية ومشاركة محدودة

على صعيد عرض الموضوع كمادة إعلامية أو كملف للحوار، نرى أن الناقلين للخبر أو المبادرين لملف الحوار، لم يتورعوا في إبداء الرأي أو توجيه الرأي العام من خلال التأكيد على بعض جوانب مضامين الوثائق من جهة أو تجاهل بعضها من جهة أخرى . بالنسبة لنقل الخبر كمادة إخبارية إعلامية نرى ما نقله الصحافي يوآف شتيرن، مراسل صحيفة "هآرتس" للشؤون العربية، مثالاً لتوجيه الرأي العام للجهة التي يريدها المراسل حتى من خلال عرض المادة كتلخيص للأمور الاساسية في الوثائق

في الحياة السياسية .

– الجمهور العربي على استعداد أن يرى بإسرائيل "وطناً مشتركاً " للشعبين – لم يكتب أن هناك اعترافاً بيهودية إسرائيل " .[١٣]

إن المتمعن بأقوال شتيرن أعلاه يرى أن اختياره للنقاط التي شدّد عليها كان انتقائياً (وهو أمر يثير التساؤل في كل ما يتعلق بتقرير إخباري) كما ويبدو للعيان أن النقاط التي وقع الاختيار عليها صممت لتثير جمهور الهدف، وقد أضاف لذلك كونها صيغت على شكل لائحة مطالب يقدمها ممثلو الأقلية لممثلي الأغلبية، وهي بذلك تكون مجتثة من السياق العام الذي ذكرت فيه في الوثيقة والتي ضمت، بطبيعة الحال، بالإضافة إلى تلك المطالب أمورا أخرى كثيرة في سياق التوصيف المفصل لشكل العلاقة بين الأغلبية والأقلية على مدار سنين خلت.

وفي بعض الحالات لم يكتف المراسل بذكر ما هو موجود بل التأكيد على ما هو ليس موجوداً كملاحظته التي جاء فيها "لم يكتب أن هناك اعترافاً بيهودية الدولة" . ففي هذه الملاحظة القصيرة أمران لا بد من الإلتفات لهما: إملاء مفترض على صائغي الوثيقة وتعريض لا يخلو من الإيحاء لجمهور الهدف. كما ويستعمل شتيرن في النقاط التي أبرزها بعض العبارات التي لا يعتقد بأن صنّاع الوثيقة يقبلونها، كاستعماله، في النقطة الثالثة على سبيل المثال، لفظة "أقليات" لتوصيف جمهور الأقلية العربي وهو أمر لا يعقل أن يكون مستعملاً من قبل مجموعة أهم ما ترمي إليه هو تأكيد كينونتها كأقلية قومية واحدة.

أما بالنسبة لملفات الحوار التي فتحتها الصحف والمجلات لمناقشة موضوع الوثائق، فلعل الملف الذي فتحته مجلة "بلاد أخرى" هو خير مثال على ذلك. ففي مقدمة العدد التاسع والثلاثين من المجلة والذي خصص معظمه لمناقشة الموضوع جاء في أقوال المحررة بمبي شيليج: "نشر في السنة الأخيرة من قبل النخبة الأكاديمية الشابة للعرب في إسرائيل، أربع وثائق تختلف من ناحية هوية كاتبيها وتتشابه من حيث مضامينها. لهذا النشر، وفي هذا الوقت بالذات، أهداف كثيرة وهي: تثبيت مكانة العرب في إسرائيل مجتمعاً منفرداً داخل مجتمع الأغلبية اليهودية في الدولة وذلك قبل أن تقام دولة فلسطينية في مناطق يهودا والسامرة وغزة، وكذلك تكتيل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل حول قيادة علمانية وذلك أزاء النزعة الاستقلالية المتزايدة للحركة الإسلامية في الشارع العربي في الدولة. كما وترمي الوثائق إلى تثبيت ذاتي لكتّاب الوثائق ومنظماتهم قادة ثقافيين وأخلاقيين للمجتمع العربي في إسرائيل، إتجاه الداخل واتجاه الخارج على حدّ سواء. وفي النهاية استعمال الآليات المؤسساتية في الدولة كأساس لتفكيكها من هويتها اليهودية" .[١٤]

ليس بوسع من يقرأ أقوال بمبي شيليج إلا أن يسأل نفسه سؤالاً يفرض نفسه فرضاً: ماذا بقي للقراء أن يستخلصوا من الملف (الذي عرضت فيه الآراء من كافة الأطياف) بعد هذه المقدمة الموجهة التي تظهر فيها مواقف المحررة بلا تغطية أو موارية؟ ولعل تكملة ما ورد في المقدمة من أقوال، يمكن أن يجيب على بعض هذا التساؤل حيث تقول شيليج : "الرفض الجارف لمضامين الوثائق من جانب اليهود الذين اشتركوا في الملف الخاص يجب أن يقلق القائمين على صياغة الوثائق، وذلك لأن الكثيرين من الرافضين ينتمون إلى المعسكر المدافع عن حقوق المواطنين ومن أكثر المخلصين لقضايا العرب في إسرائيل. حقيقة عدم ذكر العلاقة العميقة بين الشعب اليهودي والبلاد على مر الأجيال في الوثائق حتى ولو بالرمز، وعدم الاستعداد لتحمل مسؤولية رفض الشعب الفلسطيني لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ واتهام اليهود بشكل حصري بكارثة النكبة – كل هذه العوامل لا تضيف

بالطبع لمصداقية كاتبي الوثائق " .

إن ربط الرغبة بالكفاح من أجل حقوق المواطن مع حق وشرعية أو عدم شرعية قيام المثقفين العرب بصياغة وثيقة تحاول تحديد شكل علاقتهم مع مؤسسات الدولة التي يعيشون فيها ، هو أمر في غاية الغرابة خاصة عندما يصدر من كاتبة تريد أن تقدم لحوار بين مواقف مختلفة حول موضوع أثار الكثير من الأخذ والرد والمداولات . إن هذا الأمر من شانه أن يقلق كل عربي في هذه البلاد وليس فقط من كانوا قائمين على إصدار تلك الوثائق .

الهوامش

[1] المقصود هو القانون المدعو " حوك هشبوت " والذي يمنح أي يهودي مواطنة إسرائيلية أوتوماتيكية فور أن تطأ قدماه أرض البلاد بعد أن يعبّر عن رغبته بالاستقرار فيها .

[2] ظهر هذا الرد في موقع " المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن على شبكة الإنترنت وعنوانه : www.peace-security.org.il

[3] المصدر السابق .

[4] صحيفة هآرتس ، ١٠ /١ / ٢٠٠٧ .

[5] المصدر السابق .

[6] ظهرت هذه الأقوال في مدوّنة عميت باراك الموجودة في مجموعة "تبوز" للمدونات الألكترونية وعنوانها على الشبكة : www.tapuz.co.il

[7] المصدر السابق .

[8] صحيفة هآرتس ، ١٨ /١٢ / ٢٠٠٦ .

[9] المصدر السابق .

[10] المصدر السابق .

[11] نشر النص الكامل لهذه العريضة يوم ٤ / ٥ / ٢٠٠٧ في موقع صحيفة معاريف على شبكة الإنترنت وعنوانه : www.nrg.co.il

[12] المصدر السابق .

[13] صحيفة هآرتس ، ٦ / ١٢ / ٢٠٠٦ .

[14] إيريتس أحيريت ، " بلاد أخرى " ، العدد ٣٩ ، نيسان أيار ٢٠٠٧ .

صدر حديثاً عن مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)